

يونيو (حزيران) 2014

الجزائر: الرجل والنظام

عبد الناصر الجابري¹

ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة رئاسية رابعة في 17 ابريل / نيسان 2014 وهو في وضع صحي جد هش. في وقت كان ينتظر فيه الكثير من الجزائريين أن تكون هذه الانتخابات فرصة للتغيير حتى لا تبقى الجزائر بمعزل عن عملية التحول التي تعيشها المنطقة.

هذه الورقة تحاول أن توضح ما هي القوى الاجتماعية والسياسية التي ارتكز عليها الرئيس بوتفليقة للترشح والفوز وهو في هذا الوضع الصحي بعد حملة انتخابية استعملت فيها أدوات متعددة، منها ما هو قديم، كامال العام والخاص، ومنها ما ظهر جديد على الساحة السياسية، كالفصائيات التلفزيونية الخاصة التي دخلت الحملة بقوة لصالح الرئيس المرشح.

كما تبين هذه الورقة ما هو الدور الشخصي للرئيس بوتفليقة في هذا الفوز ونوعية العلاقات التي أقامها مع النخب السياسية والمؤسسات منذ عودته إلى رئاسة الجمهورية في سنة 1999، بما فيها الأحزاب السياسية وجزء من المؤسسة العسكرية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

إن الانتخابات الرئاسية التي "فاز" فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعهدة رابعة في 17 ابريل (نيسان) 2014، بعد 15 سنة من الحكم (من مواليد 2 مارس (آذار) 1937)، قد عكست ميزان قوى سياسي واجتماعي داخل النظام السياسي الجزائري وبين مؤسساته، ليس جديدا تماما، لكنه يبرز بشكل أوضح بمناسبة الانتخابات الرئاسية. وتميز بظهور فاعلين سياسيين جدد إلى السطح هم رجال الأعمال وزعماء أحزاب سياسية صغيرة (أحزاب الوزراء) ومنظمات مجتمع مدني وإعلام سمعي - بصري جديد هو الآخر على الساحة السياسية والإعلامية الجزائرية. إضافة بالطبع إلى المال العام الذي اغترف منه الجميع في حالة الوفرة التي تزامنت مع عودة بوتفليقة إلى السلطة في 1999. وفرة سمحت بتمويل سياسة اجتماعية كان لها الأثر الفعال في تفسير نتائج الانتخابات والتحالفات التي قامت عليها.

¹ أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الجزائر II.

كان ميزان القوى الجديد قد بدأ في التجسد داخل وبين مؤسسات النظام السياسي الجزائري قبل هذه الانتخابات بـمدة. حيث لا يمكن فهمه ومعرفة كيف أشتغل أثناء الانتخابات الرئاسية الأخيرة إلا بربطه بما يميز بوتفليقة نفسه من خصائص شخصية ومسار سياسي وعلاقات مع أجهزة النظام السياسي ونخبه، ليس منذ وجوده على رئاسة الجمهورية، بل حتى قبل كذلك. فقد عاش الرجل مرحلة إبعاد طويلة عن السلطة (1999/1979) تم تهديده خلالها بالسجن عن اتهامات بإمكانية قيامه بتجاوزات مالية أثناء فترة توليه وزارة الشؤون الخارجية (1978/1963). في الوقت الذي كان هو مقتنع أنه الوريث الشرعي لنظام هواري بومدين عند وفاته في ديسمبر (كانون الأول) 1978. مما جعله يعيش هذا الإبعاد في منفاه الاختياري بأوروبا والخليج العربي كحرمان من حق شرعي، قرر عدم التنازل عنه بعد الوصول إليه مرة ثانية في 1999، مهما كانت الشروط والظرف.

عاد الرجل إلى السلطة إذن بعد نهاية الحرب الأهلية عمليا وتحسن الوضع المالي للبلد لكي يقدم نفسه كرجل للمصالحة الوطنية ومنقذ للجزائر. مستنداً إلى ما يتمتع به من علاقات دولية وحنكة كدبلوماسي قديم في وضع إقليمي مضطرب، وبعد حرب أهلية اكتوى بها الكثير من الجزائريين.

إن ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة رابعة في 23 فيفري (شباط) 2014 لم يكن وارداً عند الكثير² من المتابعين للساحة السياسية الجزائرية، وذلك بسبب حالته الصحية التي تدهورت إلى حد غيابه عن الساحة لمدة شهور ودخوله مستشفى عسكري في فرنسا لعدة مرات بدءاً من 2006³. وعلى الرغم من هذا الوضع الصحي الصعب، فإن الرئيس بادر بداية منذ خريف 2013 باتخاذ قرارات ومواقف تؤثر بشكل واضح على أنه لا ينوي الابتعاد عن الساحة السياسية.

البداية كانت بالحكومة

هناك سلسلة من القرارات اتخذها الرئيس جعلته يفرض ميزان قوى لصالحه داخل مؤسسات النظام السياسي الجزائري المختلفة. فقد بادر إلى تعيين وزير أول جديد في شخص عبد المالك سلال في سبتمبر (أيلول) 2012 وتعديل حكومته في سبتمبر (أيلول) 2013. حكومة سيطر فيها الرئيس بوتفليقة على الوزارات السيادية التي تُسير مباشرة العملية الانتخابية، مثل وزارة العدل والداخلية والإعلام والمجلس الدستوري. وقد عين على رأسها رجال يدينون له بالولاء الشخصي المعتمد على العلاقة الجهورية التي تعد من الممارسات الشائعة داخل النظام السياسي الجزائري. جديد بوتفليقة أنه أوصل هذه الممارسة بعد عودته إلى رئاسة الجمهورية إلى مداها الأقصى، مقروناً مع حضور قوي للعائلة. وهو ما لم يكن معروفاً عن النظام السياسي الجزائري. مما جعل الأخ الأصغر للرئيس والمستشار برئاسة الجمهورية، يتحول

² انظر ما قاله وزير الخارجية الأسبق ورئيس المجلس الدستوري الحالي عندما سئل من قبل الصحافة الفرنسية في فيفري (شباط) 2011 عن إمكانية ترشح بوتفليقة. فقد شبه الرجل إمكانية الترشح ككثيرة لا يقبلها كجزائري.

<http://www.chouf-chouf.com/actualites/bouteflika/mourad-medelci-le-4-mandat-de-bouteflika-est-une-blague/>

³ آخر دخول للمستشفى كان في مارس (آذار) 2014 قبيل دعوة الهيئة الناخبة.

عمليا إلى الرجل الفعلي الثاني في هرم السلطة بعد الرئيس مباشرة وقبل الكثير من المسؤولين المنتخبين والمعنيين⁴.

زيادة على هذه المواقع المهمة في هذه المناصب الحساسة على مستوى الهيئة التنفيذية والمجلس الدستوري ومجلس الأمة⁵، تمكن الرئيس بوتفليقة من تعيين قائد الأركان (الفريق قائد صالح) كنائب له على رأس وزارة الدفاع. وهي المرة الوحيدة في تاريخ المؤسسة العسكرية التي يجمع فيها عسكري بين هذين المنصبين المهمين. مما يمنحه قوة داخل المؤسسة وخارجها، حيث يحاول الرئيس استعمالها في مواجهة مدير المخابرات.

تمكن الرئيس بوتفليقة من فرض ميزان قوة لصالحه بهذه التعيينات التي أدخلها على الحكومة والمجلس الدستوري وقيادة الأركان، إضافة لما كان يملكه من مواقع قديمة، تمكن من فرض رجاله فيها منذ وصوله إلى الحكم سنة 1999 وتعديله الدستور الجزائري في 2008 حتى يسمح له بالبقاء في السلطة دون تحديد للعهدة كما كان ينص عليه دستور 1996. ميزان قوة أصبح أكثر وضوحا بعد الإعلان عن ترشح الرئيس لهذه العهدة الرابعة مقابل خمس مرشحين. وكان من بينهم رئيس الحكومة الأسبق الذي توقعته الكثير من المصادر أن يكون منافسا شرسا للرئيس قد يفرض عليه الذهاب إلى دور ثاني في الانتخابات وكانت لتكون سابقة إن حصلت فعلا⁶.

لم يكن احتمال الدور الثاني واردا إلا بعد أن شاعت الكثير من الأخبار عن "تحفظ" مدير المخابرات عن ترشح الرئيس، ليس بسبب مرضه فحسب ولكن لأسباب متعلقة بالوضع الدولي الذي يضغط على الجزائر لمواكبة التغيير والتداول السلمي على السلطة حتى لا تسقط فريسة للتحويلات العنيفة التي شهدتها المنطقة. موقف رجل المخابرات القوي، المنادي بالتغيير السلس على هرم السلطة إذا تأكد، هو نفسه الذي كان يطالب به جزء واسع من الرأي العام الجزائري. خاصة بعد احتجاجات جانفي (كانون الثاني) 2011 التي جعلت الرئيس يبادر بإصلاحات سياسية ويصرح في خطاب مشهور في مدينة سطيف أن جيله قد قام بدوره ولا بد أن يغادر السلطة⁷. وهو ما فهم في حينه أن الرئيس، بعد ثلاث عهدة، سوف لن يترشح للانتخابات القادمة التي يمكن أن تكون فرصة للتداول على السلطة في الجزائر.

الصراع الخفي بين الرئيس ومدير المخابرات سرعان ما خرج للعلن عندما هاجم الأمين العام لجبهة التحرير الوطني عمار سعداني⁸، المنتخب حديثا والمحسوب على أخ الرئيس، مدير المخابرات بشكل

⁴ تم تداول شائعات كثيرة حول إمكانية أن يكون الخليفة للرئيس بوتفليقة في حالة غيابه. لكن سرعان ما تم نفي هذه الشائعات بمناسبة أجواء الربيع العربي المعادية للتوريث في مصر وليبيا. انظر جريدة الجزائر نيوز ليوم 21 ديسمبر (كانون الأول) 2010 والتكذيب الصادر في اليوم الموالي وفي نفس الجريدة.

⁵ رئيس مجلس الأمة هو الرجل الثاني في هرم السلطة باعتباره الرجل الذي يتقلد منصب رئاسة الدولة في حال غياب الرئيس أو عجزه عن قيامه بمهامه.

⁶ ذكر المرشح علي بن فليس في حصة تلفزيونية مع قناة كي بي س بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات مباشرة، أن مفاوضات تمت بين الرئيس بوتفليقة والمؤسسة الأمنية قبل إعلان نتائج الانتخابات حول إمكانية تنظيم دور ثاني لكنه رفض وطالب بنسبة عالية كما حصل في الانتخابات السابقة. انظر على سبيل المثال ماجاء في هذا المرجع حول المفاوضات مع نفس الجهات بمناسبة انتخابات 1999 التي يكون قد قام بها بوتفليقة للإعلان عن نسبة فوز عالية.

Mohamed Benchicou, Bouteflika, une imposture algérienne, éditions le matin, Alger 1999 p17

⁷ في أول ماي 2012. انظر في هذا الصدد دراستنا حول الأجيال والانتقال السياسي في الجزائر

<http://www.dohainstitute.org/release/4b67864c-4156-4748-9c75-7235c201c9ee>

⁸ <http://www.elkhabar.com/ar/politique/384122.html>

عني مطالبا منه الاستقالة، بعد فشل مصالحه في أكثر من ملف أمني – سياسي بما فيها تلك ذات الأبعاد الدولية كقضية اغتيال الرهبان الفرنسيين (1996). كما طالب بعدم تدخل المخابرات في الحياة الداخلية للأحزاب والجمعيات. ليستمر مسلسل المواجهات بين مدير المخابرات وقائد الأركان نائب وزير الدفاع، حول تعيينات وإقالات وتغييرات داخل المؤسسة العسكرية والأمنية خلال هذه الفترة. وقد صبت كلها في خانة إضعاف لرجل المخابرات القوي الذي لم يغادر منصبه منذ 1990.

ألقى الرئيس بوتفليقة بكل ثقل تحالفاته أثناء الحملة الشرسة التي فرضها عليه غريمه رئيس الحكومة الأسبق علي بن فليس. فقد جند الرئيس – المرشح رجال الأعمال الذين طلب من نقابتهم⁹ أن تتبنى موقفا واضحا في دعمه، مما جعل هذه المنظمة تعيش وضعا صعبا أدى إلى استقالات وتذمر بين أعضائها. أرباب العمل، الذي يمكن أن نأخذ كعينة لهم صاحب مؤسسة حداد للأشغال العمومية، الذي يملك مؤسسة عملاقة للأشغال العمومية تحصل على أغلبية عقودها من الدولة التي تبنت مشاريع كثيرة منذ انطلاق الاستثمارات العمومية في هذا القطاع. علي حداد¹⁰، كفاعل اقتصادي يمكن أن يكون ممثل لهذه القاعدة الجديدة للنظام السياسي التي برزت بمناسبة هذه الانتخابات. وقد تكلمت الكثير من المصادر عن دوره في "شحن" تأييد رجال الأعمال للرئيس المرشح كما فعل في رئاسيات 2009.

رجال الأعمال، النقابات والقنوات التلفزيونية الخاصة

الرجل لم يكتفي بالاستثمار في قطاع الأشغال العمومية الذي انطلق منه في البداية. فقد خرج للمشهد السياسي الإعلامي بإصدار¹¹ يوميتين¹² وقناة تلفزيونية¹³ زيادة على ترأسه لأحد أكبر النوادي الرياضية بالجزائر العاصمة (اتحاد العاصمة). مما يؤهله وغيره من رجال الأعمال الذين يملكون نفس الإستراتيجية إلى الاستمرار بقوة في لعب ادوار سياسية رئيسية في جزائر ما بعد رئاسيات 2014.

نفس التأييد للرئيس المرشح تم طلبه من أصحاب الرأسمال الرمزي التاريخي (منظمة المجاهدين) الذين تعرضوا لنفس الضغط، مما جعل أمين عام المنظمة يغير موقفه الأول وينادي بدعم الرئيس. وهو ما جرى أيضاً لقيادة الجمعية الوطنية للزوايا التي تراجع عن موقفها وتبنت المرشح – الرئيس بعد الضغوط التي تعرضت لها من قبل رجال حملة الرئيس.

إضافة إلى حشد الجهاز التنفيذي والإداري، ممثلا في الولاية ورؤساء الدوائر على المستوى المحلي، وجزء مهم من مؤسسة الجيش، ممثلا في قيادة الأركان، ورجال الأعمال والمؤسسات الدينية التقليدية والمجاهدين، لجأ رجال الرئيس إلى تجنيد مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية المتفاوتة الحجم والحضور. زيادة بالطبع على منظمات المجتمع المدني التي سنأخذ كعينة عنها حالة النقابة الرسمية : الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

⁹ <http://www.maghrebemergent.info/actualite/maghrebine/item/35588?tmpl=component&print=1>

¹⁰ http://fr.wikipedia.org/wiki/Ali_Haddad

¹¹ <http://www.wakteldjazair.com>

¹² <http://www.letempsdz.com/>

¹³ <http://dztubetv.blogspot.com/p/blog-page.html>

النقابة العمالية كانت قريبة دائماً من النظام السياسي الجزائري بدءاً من فترة الأحادية النقابية (1962/1990)، أو منذ الاعتراف الدستوري بالتعددية السياسية والنقابية وحق الإضراب منذ 1990. الجديد هذه المرة أن هذه المواقف القريبة من المرشح الرسمي تأتي في ظرف يتميز بعدم قدرة النقابة المركزية على التكيف مع خصائص الخارطة النقابية الوطنية وذلك نتيجة التنافس الذي وجدته من قبل النقابات المستقلة الكثيرة.

هذا الانكماش في القاعدة العمالية وضعف التجنيد، تزامن مع قرب أكبر لقيادتها المركزية من النظام السياسي. وهي القيادة التي لم تنظم مؤتمرها الوطني منذ 2000 مما جعلها فاقدة للكثير من الشرعية لدى ما تبقى لها من قواعد عمالية. فإذا أضفنا إلى ذلك شبّهات الفساد التي لاحقت بعض قيادات الاتحاد، يمكن أن نفهم سر قرب هذه القيادة من المرشح الرسمي. وعلى الرغم من أنها لا تضيف إليه الكثير على مستوى تحشيد العمال¹⁴، إلا أنه من ناحية الرمزية السياسية، يبقى مهماً نظراً للمكانة التاريخية للاتحاد وأدواره التقليدية في تأييد المواقف الرسمية. دون نسيان تأثير الدور الذي لعبته السياسية الاجتماعية التي توجه بها الرئيس بوتفليقة نحو الشباب والأجراء لشراء السلم الاجتماعي حتى ولو بشكل مؤقت.

ضعف التحشيد الذي ميز عمل هذه التنظيمات وطابعه الرمزي في بعض الأحيان الذي ظهر على مستوى نتائج الانتخابات نفسها، جعل قيادة حملة الرئيس تركز على فاعلين محددين كالإدارة (الولاية) والمال السياسي، عما كان أو خاصاً، والقنوات التلفزيونية الخاصة التي تحيزت بشكل مفضوح لصالح الرئيس. تحيز لم يكن ممكناً أن تقوم به القناة العمومية التي حاولت التقيد بنوع من "الحياد" خصوصاً أثناء الحملة.

نفس حالة ضعف التحشيد نجدها على مستوى الأحزاب¹⁵ المؤيدة للرئيس التي تعرف حالات انشقاق شبه دائمة، كما هو حال حزب جبهة التحرير. إضافة إلى الأحزاب التي ولدت أصلاً نتيجة الانشقاق كما هو حال حزب الوزير عمار غول المنشق عن حركة مجتمع السلم (تجمع أمل الجزائر)، أو الحركة الشعبية لعمارة بن يونس، المنشق هو الآخر عن التجمع من أجل الثقافة. أحزاب شكّل رؤسائها قيادة الحملة الانتخابية للرئيس المرشح تحت إمرة الوزير الأول السابق واللاحق عبد المالك سلال¹⁶ الذي كان قد قام بهذه المهمة في الاستحقاقات السابقة (2009/200). لنكون إذاً أمام قيادة لحملة انتخابية غريبة فعلاً. فالمعنى المباشر بالترشح فيها غائب، ولم يظهر ولم يخاطب جمهوره ولا مرة واحدة. ليتكفل مجموعة من رؤساء الأحزاب المتصارعين وغير المتجانسين سياسياً¹⁷ والمبغدين من على رأس قيادة أحزابهم بالحديث باسمه.

عبد المالك سلال أربك حملة الرئيس بتصريحاته التي بثت بعضها قناة "النهار" الخاصة الجديدة، دون علمه ولا موافقته، كذلك المتعلقة بمنطقة "الشاوية" التي ينتمي لها المرشح المنافس علي بن فليس. تصريحات جعلت سكان هذه المنطقة ذات المكانة الرمزية، يمنعون سلال من تنظيم نشاطات بتراب هذه

¹⁴ إذا استثنينا التجمعات العمالية الكبرى وبعض الشركات العمومية في مجال النفط والكهرباء كسوناطراك وسونلغاز.

¹⁵ سحبت اللجنة المركزية الثقة من الأمين العام السابق لجبهة التحرير عبد العزيز بلخادم كما انسحب احمد ويحي من قيادة التجمع الوطني الديمقراطي.

¹⁶ هو الذي أعلن عن ترشح الرئيس بوتفليقة وهو لا يزال رئيس وزراء. استقال قبل إطلاق الحملة بأيام لقيادتها وعاد لرئاسة الوزراء يوم 18 ابريل يوم بعد إعلان النتائج رسمياً.

¹⁷ انظر ما جاء في هذه الأسبوعية حول هؤلاء الرجال

الولايات حتى بعد اعتذاره عدة مرات. وهو ما يفرض علينا الحديث عن الدور الجديد الذي لعبته التلفزيونات الخاصة ومن ورائها من قوى مالية وسياسية أثناء هذه الانتخابات الرئاسية لأول مرة في تاريخ الانتخابات الجزائرية.

فقد أغلقت السلطات لأسباب غير معروفة حتى الآن قناة "الأطلس"¹⁸ التي شاع عنها قربها من علي بن فليس، في حين تمكن الرئيس المرشح من إنشاء قناة "الوئام" بمناسبة هذه الانتخابات للترويج لبرنامجها اعتمادا على الدعم الذي يكون قد وجده من رجال أعمال وأصحاب قنوات خاصة لعبت ادوار جديدة في تشجيع الحملة الانتخابية لهذا الاستحقاق الرئاسي¹⁹.

انتخابات 2014 ومسجد السبعينيات

أكدت نتائج الانتخابات، ورغم الشكوك التقليدية التي تحوم حول نتائجها الرسمية المعلنة، عدة اتجاهات منها ترسخ ظاهرة مقاطعة الانتخابات وعدم المشاركة فيها حتى إذا صدقنا الأرقام الرسمية المعلنة²⁰. مقاطعة لا يمكن تفسيرها كلها بالموقف الذي اتخذته بعض الأحزاب والشخصيات التي نادى بالمقاطعة. كما تؤكد هذه النتائج الرسمية المعلنة تقلص شعبية الرئيس الذي فقد خمس ملايين صوت بين انتخابات 2009 و2014. نتائج الانتخابات تؤكد مرة أخرى نسب المشاركة الضعيفة التي لازمت المدن الكبرى ومنطقة القبائل كيؤر للمطالبة والحراك السياسي.

نفس الاتجاهات أكدتها هذه الانتخابات فيما يتعلق بنتائج مشاركة الشباب والفئات الوسطى التي لا تعير اهتمام كثير بهذا النوع من الانتخابات. عكس الفئات الكبيرة في السن والريفية من أبناء الهضاب العليا والجنوب التي تسجل أعلى معدلات المشاركة. معاناة تجعلنا نقول أن الانتخابات السياسية الجزائرية تجند ما كان يجنده مسجد الستينيات والسبعينيات في الجزائر، قبل أن يتوسع ويتنوع تجنيد سوسولوجيا، في حين بقت الانتخابات على حالها.

ابتزاز، استقرار وعقود

لقد ولى ذلك الزمن الذي كان يعتمد فيه النظام السياسي الجزائري على المعلم والموظف الصغير كبوق إيديولوجي ويد حزبية تنظم الانتخابات وتروج وتترشح لها. فقد بينت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في السنوات الأخيرة²¹، وكنتيجة منطقية للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي مست التشكيلة الاجتماعية الجزائرية خلال أكثر من ثلاث عقود، بروز فاعلين سياسيين جدد اطلوا برأسهم بشكل واضح خلال هذه الانتخابات الرئاسية. وهي وجهة رسالة واضحة للجزائريين مفادها أن لا تعويل على الانتخابات كوسيلة للتداول السلمي على السلطة وأن الجزائر لن تكون الاستثناء العربي الذي يغادر فيه الرئيس السلطة حتى وإن كان عاجزا بدنيا عن القيام بمهامه الدستورية كما ظهر الرئيس بوتفليقة عليه

¹⁸ شائعات متداولة تصر أن القناة جزئيا على الأقل ملك لصهر جنرال في المخابرات. أقبل /أحيل على التقاعد أثناء مرحلة الصراع بين الرئيس ومدير المخابرات قبيل انطلاق الحملة الانتخابية.

¹⁹ لعبت قناة النهار ونوميديا المقريبتين من حملة الرئيس ادوار كبيرة في تعزيز جو هذه الحملة بتحريضهما بالمرشح المنافس علي بن فليس .

²⁰ أعلنت وزارة الداخلية عن نسبة مشاركة 50.17 وأكثر من مليون صوت ملغى.

²¹ اشتكت الكثير من القوى السياسية بمناسبة الانتخابات التشريعية الأخيرة 2012 وحتى قبلها من بروز ظاهرة المال السياسي في الانتخابات أو ما سمي جزائريا بـ "الشكارة".

وهو يقوم بأداء واجبه الانتخابي يوم الاقتراع. فقد فشل السيناريو المتفائل الذي كان يتم التعويل فيه على إمكانية التغيير السلمي بمناسبة هذه الانتخابات الرئاسية بعد أن وصل النظام السياسي الجزائري إلى مأزق فعلي في تسييره للبلد.

رغم هذا الفشل، فقد أدت هذه الانتخابات بكل الملايسات التي تمت فيها إلى تكوين أقطاب معارضة قوية. والأهم من ذلك، بروز حركية سياسية جديدة على مستوى الشارع الجزائري غابت عنه لعقود كما ظهر ذلك مع التنسيقيات الجموعية والنقابية، إضافة إلى بروز حركة "بركات". وهي التي بادرت بالخروج إلى الشارع، رغم محدودية تحشيدتها وطابعه النخبوي المقتصر على الفئات الوسطى حتى الآن.²²

ونجح رئيس الحكومة الأسبق علي بن فليس في تكوين "قطب قوى التغيير" المكون من عدد كبير من الأحزاب الصغيرة والمتوسطة (11 حزبا). كما ضمت "تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي" عدداً من الأحزاب والشخصيات الوطنية. هذه الأقطاب الحزبية والجموعية تضم لأول مرة أحزاب وشخصيات من مرجعيات فكرية مختلفة كانت ترفض العمل السياسي المشترك بينها، كما كان الحال على سبيل المثال بين التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم أو النهضة (إخوان). انقسامية سياسية بأبعاد ثقافية داخل النخبة السياسية، كانت من أسباب عدم فاعليتها، أدت إلى تأخير التغيير لسنوات.

بقي أن نشير أخيراً أن الرئيس بوتفليقة قد ركز في حملته الانتخابية على الوضع الأمني الذي تعيشه المنطقة للقيام بنوع من "الابتزاز" للجزائريين "يخبرهم" فيه بين الأمن والاستقرار الأقرب للركود. مخيراً إياهم استمراره في الحكم الذي يترشح إليه حتى وهو عاجز بدنياً، أو الفوضى وعدم الاستقرار كما هو حاصل في دول الجوار.

"ابتزاز" نجح في القيام به المرشح - الرئيس للمحيط الدولي الغربي²³ والذي استفادت اقتصادياته المتعبة كذلك بالكثير من العقود مع الجزائر (اسبانيا²⁴/إيطاليا). إضافة إلى تطمينات بالحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية داخل البلاد والقيام بما هو مطلوب منها جزئياً على الحدود الجنوبية والشرقية للحد من تداعيات أزمة الساحل وليبيا. وأخيراً، ضمان تدفق النفط والغاز للمتعاملين التجاريين التقليديين للجزائر. وهو ما تكون قد اختارته هذه القوى الغربية كما يبدو على الأقل مؤقتاً. لتبقى كل الاحتمالات واردة في الجزائر داخلياً بعد هذا "الانتصار" الهش الذي حققه الرجل في مواجهة النظام.

لقد انتهى هذا الاستحقاق الرئاسي إذن، دون أن يُنجز ما كان مطلوباً منه. حيث بعثت هذه الانتخابات بالشكل الذي تمت فيه، رسالة إلى الجزائريين مفادها ألا تعولوا على الانتخابات كوسيلة للتغيير السلمي والتداول على السلطة. مع ذلك، فقد أتاحت هذه الانتخابات فرصة فعلية لظهور معارضة متعددة، حاولت أن تتجاوز ما كان سائداً من انقسامية ثقافية لدى النخبة السياسية الجزائرية التي خرج جزء منها إلى الشارع لينشطه سياسياً، بعد فراغ دام عدة عقود.

²² تشبه حركة بركات في سوسولوجيتها بعض الحركات السياسية العربية مثل حركة كفاية أو 6 ابريل في مصر. على الأقل في بداياتها الأولى. فتأطيرها يغلب عليه طابع الفئات الوسطى الحضرية الشابة، صاحبة التأهيل من أطباء وصحفيين. كما تعكسه خصائص بوراوي أميرة المبادرة الأولى بتكوين حركة بركات.

²³ عتاب بسيط عبر عنه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بمقاطعة الانتخابات وعدم إرسال ملاحظين والاكنتفاء بخبراء. بعد أن تم رفض أهم التوصيات التي قدمها ملاحظي الاتحاد في آخر انتخابات تشريعية 2012 والمتعلقة بنشر قوائم الهيئة الناخبة الوطنية.

²⁴ قام وزير الخارجية الإسباني بزيارة رسمية إلى الجزائر أثناء الحملة الانتخابية ليستقبل من قبل الرئيس - المرشح الذي اشتكى أمامه في التلفزيون العمومي من منافسه علي بن فليس.

بعد هذا الفشل في تحقيق التغيير عن طريق الانتخابات، ظهر لدى جزء هام من الرأي العام والنخب إحباط نفسي وسياسي. فقد كان يُنتظر من هذا الاستحقاق أن يكون نقطة قطيعة سياسية في الجزائر. وهذا الإحباط يمكن أن يكون مؤشراً هاماً للخوف الذي يشعر به الكثير من المواطنين على مستقبل البلاد التي قد تتجه نحو حسم خلافاتها السياسية في الشارع وعن طريق العنف جزئياً ومن خارج المؤسسات.

هذا العنف الجزئي سيكون احتمالاً وارداً خاصة في حالة عدم التقاء الحراك السياسي، الذي ظهر بمناسبة الانتخابات، مع الحركات الاجتماعية المطلوبة التي عرفها الشارع الجزائري بقوة في السنوات الأخيرة ليس في المدن وشمال البلاد فحسب، بل وحتى في الجنوب على الرغم من الوضع المالي الجيد الذي تعرفه البلاد. فماذا سيكون عليه الحال عندما تشح هذه الموارد المالية وتتفاقم الاختلالات الاقتصادية أكثر، كما هو متوقع، على المدى المتوسط؟